

يناقش محور العدد الحالي من مجلّة "جدل" القائمة المشتركة، التي اعتُبرت خطوة تاريخية في المشهد السياسي العربي داخل الخطّ الأخضر، فلأول مرة تخوض القوائم البرلمانية العربية انتخابات الكنيست ضمن قائمة واحدة. وهذا في حدّ ذاته يُعتبر إنجازاً سياسياً هاماً ولكنه غير كافٍ. إنّ تشكيل القائمة المشتركة وخوض الانتخابات والحصول على ثلاثة عشر مقعداً، هو إنجاز قد يحمل في طياته مقدّمات لمرحلة جديدة وواعدة في العمل السياسي العربي داخل الخطّ الأخضر، ولكنه قد يكون، بالمقدار نفسه، مؤقتاً وقابلاً للاهتراء والتآكل، بل قد يخفّض أيضاً من سقف العمل الوطني؛ وذلك إذا لم تعقبه خطوات ترتقي بهذه القائمة إلى مرحلة تتجاوز إنجازيه تشكيلها.

على ما يبدو، هنالك تباين بين تعامل الناس أو توقّعاتهم من القائمة المشتركة، وتوقّعات بعض مرّكبات القائمة من أنفسهم، علاوة على حالة الرومانسية التي أصابت نُخباً فلسطينية في الضفّة الغربية والشتات حول هذه التجربة وآفاقها وتأثيرها، دونما وعي للسياق ولحدود هذه التجربة. بادئ ذي بدء، لا بدّ من القول إنّ إنجاز القائمة المشتركة لم يكن إنجازاً انتخابياً في الأساس، على الرغم من حصولها على ثلاثة عشر مقعداً في البرلمان الإسرائيلي، لتكون بذلك هي القائمة الثالثة حجماً في الكنيست، بل إنّ إنجازها هو في مجرّد تشكّلها لا في عدد الأصوات التي حصلت عليها؛ إذ لقد جاء قيامها في أعقاب الانقسام والتشرذم السياسيين الذين سادا المشهد السياسي العربي داخل الخطّ الأخضر عشية الانتخابات. ومع هذا، إنّ تشكيل القائمة المشتركة فرض عليها تحديات سياسية، ربّما لم تكن بعض مرّكباتها تتوقّعتها، وكذلك رفع سقف التوقّعات منها على نحو فائق في صفوف الفلسطينيين داخل الخطّ الأخضر بخاصّة، ولدى عموم الفلسطينيين والعرب بعامّة. من جهة أخرى، تشكيل القائمة المشتركة فرض عليها تحدياً داخلياً أمام الجمهور العربي أكبر من تحديها الخارجي أمام النظام الإسرائيليّ وحكومته، ولا سيّما تحديّ تنظيم المجتمع العربي وبناء مؤسّساته الوطنية وقيادة العمل الجماهيري والنضال الشعبي وعدم الاكتفاء بالعمل البرلمانيّ التقليديّ، كما شكّلت القائمة المشتركة نموذجاً للكثير من الفلسطينيين في الضفّة الغربية والشتات، كنموذج يمكن الاقتداء به لإنهاء الانقسام في الساحة الفلسطينية بين حركتي "حماس" و"فتح". ونرى في هذه النظرة قصوراً في فهم سياق القائمة المشتركة، وسقفها وهدفها، وبخاصّة أنّه يبدو، بعد مرور أكثر من نصف عام على الانتخابات، أنّ دور القائمة المشتركة قد يكون محدوداً، لا كقائمة تنضوي تحتها القوائم العربية، بل بقدرتها على إحداث الفرق عمّا سبقها من عمل سياسيّ شعبيّ وبرلمانيّ. وقد لا تكمن المشكلة في الفكرة، بل في مدى قدرة مرّكباتها على تطويعها للنضال السياسيّ.

في كلّ الأحوال، هذه التوقّعات التي تجاوزت حدود المواطنة الإسرائيلية تفرض على القائمة المشتركة نهجاً وسلوكاً سياسيينّ يطمحان للاستجابة لهذه التوقّعات منها، من حيث استمرار القائمة في البرلمان وعدم تفكّكها، من حيث تحسين أدائها البرلمانيّ، قيادتها للنضال الشعبيّ، وبناء المؤسّسات العربية الوطنية القطريةّ، وزيادة ثقة الناس بالعمل السياسيّ.

يشمل المحور الخاص بالقائمة المشتركة ستة مقالات. يناقش البروفيسور أسعد غانم في مقاله مستقبل تجربة القائمة المشتركة، ويتوصل إلى أن هناك عدّة مقاييس مستقبلية يمكن من خلالها فحص جدواها القائمة، ومنها: إنجازاتها وأداؤها البرلمانيان، ثقة الجمهور بها وبجدوى عملها، الخلافات والتنافس الشخصي بين أعضائها والذي قد يأتي على حساب العمل المشترك والجماعي، وكذلك على حساب قدرتها على قيادة النضال الشعبي في المجتمع العربي.

وفي المقابل، يركّز مقال سليم بريك على أداء القائمة المشتركة برلمانياً، معتقداً أن أداءها لن يُغيّر جوهرياً في أداء العرب البرلماني؛ فالمسألة لا تتعلق بنسبة التمثيل السياسي للعرب في البرلمان، بل تتعلق بحدود وإمكانية التأثير في النظام السياسي القائم.

ويُدعي الصحفي سليمان أبو ارشيد في مقاله أن الوحدة ليست هي دائماً الخيار الأفضل والأكثر فائدة للعمل الوطني، وبخاصة إذا لم تكن ترجمةً لحاجة وطنية. ويرى أبو ارشيد أن ما رفع سقف الإجماع الوطني الفلسطيني وما حافظ على الهوية الوطنية وعلى رموزها هو وحدة الخطاب، لا وحدة الأحزاب التي قد تؤسس لخطاب "النكوص".

وتقدّم الدكتورة تغريد يحيى-يونس قراءة جندرية للقائمة المشتركة على مستوى التمثيل والأجندات والمشاركة، وتنتقد قصور الخطاب النسوي في القائمة المشتركة، وغياب التمثيل الملائم للنساء في القائمة. ولكنها تقوم باستقراء القوة الكامنة داخل القائمة لإحداث تغيير سياسي-اجتماعي، وتقتراح أدوات للنهوض بالخطاب الاجتماعي عموماً والنسوي خصوصاً داخل القائمة المشتركة.

ويتناول مقال البروفيسور مصطفى كباها دور لجنة الوفاق الوطني، التي كان هو عضواً مركزياً فيها، والتي كان لها دور في دفع إقامة القائمة المشتركة. يتطرق المقال إلى أعضاء اللجنة وإلى قراءتهم لأهميّة وجود قائمة مشتركة مقابل الخيار الآخر المتمثل في تشكيل قائمتين، وكذلك يتناول حيثيات وديناميكية عمل اللجنة ولغاية الوصول إلى اتفاق حول إنجاز القائمة.

ويختتم هذا المحور بمقال للنائب الدكتور جمال زحالقة عضو القائمة المشتركة، الذي كان من المبادرين لإقامتها، وكان له دور مركزي في المبادرة لها وفي إنجاح إقامتها. يتطرق المقال إلى النقاش حول إقامة القائمة المشتركة، حتى قبل تحديد موعد الانتخابات، ويوضح التباين حول رؤية الوحدة بين مرگبات القائمة المشتركة قبل تشكيلها وبعده، بين من يعتبرها قائمة "جبهة وطنية" في مواجهة مشروع كولونيالي ومن يعتبرها "جبهة موحدة" في مواجهة يمين متطرف، ومن ثمّ يشير إلى بعض التحديات التي تواجهها، وكذلك إلى بعض الاقتراحات والخلاصات نحو تطوير مفهومها وبالتالي عملها.

كذلك تقدّم المجلة في هذا العدد مقالين خارج المحور، يتطرق كلاهما إلى دور الفلسطينيين في الداخل في الحركة الوطنية الفلسطينية. المقال الأول، الذي كتبه بالتشارك الدكتور امطانس شحادة والدكتور عميد صعابنة، يستعرض استطلاعاً للرأي حول مواقف الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر من المشروع الوطني الفلسطيني ومرگباته، وعلى وجه التحديد دور فلسطينيي مناطق الـ48 في المشروع الوطني، وذلك في محاولة لفهم التحوّلات في الوعي السياسي لدى الفلسطينيين في إسرائيل، وملكانتهم ولدورهم في المشروع الوطني الفلسطيني، ليدعياً أن هناك تقارباً في مواقف المجتمع الفلسطيني في مناطق الـ67 ومناطق الـ48 المتعلقة بأهميّة دور الفلسطينيين في إسرائيل في المشروع الوطني الفلسطيني.

وفي المقال الثاني، يناقش كاتبه الدكتور مهنّد مصطفى اللحظة الرومانسيّة في العلاقة بين الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والفلسطينيين في إسرائيل، والتي تنعكس برأيه في التحوّل الجذريّ في تعامل الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، في المناطق المحتلّة عام 67 وفي الشتات، مع فلسطينيي الـ48 من التهميش حتّى الإقصاء إلى اعتبارهم مركزاً للمشروع الوطنيّ. برأيه كلتا النظرتين تشكّلان قصوراً في الحركة الوطنيّة، حيث تشير الأولى إلى قصور في الفهم، بينما تعكس الثانية عمق المأزق الذي تعيشه هذه الحركة.